

شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

**تقرير مدقق الحسابات المستقل  
الى مساهمي شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة  
عمان- المملكة الأردنية الهاشمية**

**تقرير حول تدقيق القوائم المالية**

**الرأي**

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة ("الشركة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، باستثناء ما ورد في فقرة أساس الرأي المتحفظ، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

**أساس الرأي المتحفظ**

كما هو مبين في إيضاح (٦) حول القوائم المالية، يتضمن بند الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ ١٩٨ر٤٧٤ دينار والذي يمثل امانات ضريبة دخل ومبيعات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢. ومن المتوقع تحصيل الرصيد المستحق خلال السنوات من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٨. لم تقم الإدارة بتسجيل أثر الخصم بمبلغ ٤٧ر٣٣٣ دينار.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملزمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي المتحفظ.

**عدم التأكد الجوهرى المتعلق بمبدأ الاستمرارية**

كما هو مبين في إيضاح (١) حول القوائم المالية، قامت الشركة بتغيير اسمها وتعديل غاياتها خلال العام ٢٠١٧ للسعي للحصول على مشاريع للبدء في تحقيق إيرادات وارباج. الا أن الشركة لم تقم بعد بأي أنشطة أعمال جديدة حتى تاريخ هذه القوائم المالية. وتشير هذه الأحداث إلى حالة عدم التيقن الجوهرى حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة حيث ان قدرة الشركة على الاستمرارية مرتبطة في البدء بنشاطات جديدة. إن هذا الأمر لا يعدل في رأينا المتحفظ حول القوائم المالية المرفقة.

**امور التدقيق الهامة**

ان أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لإبداء رأينا حول هذه القوائم المالية ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. باستثناء ما تم ذكره في فقرة الرأي المتحفظ وعدم التأكد الجوهرى المتعلق بمبدأ الاستمرارية، فإنه لا يوجد أمور تدقيق مهمة أخرى.

## مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

## مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعةً يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

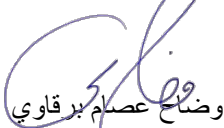
نقوم كذلك بتزويد المسؤولين المكلفين بالحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن كل العلاقات والامور الاخرى التي تظهر على انها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان ملائماً الإفصاح عن الإجراءات المتخذة لإلغاء مخاطر الإستقلالية والإجراءات المعززة المطبقة.

من تلك الأمور التي يتم التواصل بها مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. اننا نقدم وصف عن هذه الأمور في تقرير التدقيق الا اذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الامر، او في حالات نادرة جدا والتي بناءً عليها لا يتم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا لان العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

### تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها، آخذين بعين الاعتبار ما ورد في فقرة أساس الرأي المتحفظ وعدم التأكد الجوهرى المتعلق بمبدأ الاستمرارية.

إرنست ويونغ / الأردن

  
وضاح عصام برقاري  
ترخيص رقم ٥٩١٠

**إرنست ويونغ**  
محاسبون قانونيون  
عمان - الأردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

١٨ نيسان ٢٠٢٣

شركة الصالحية للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

الموجودات	إيضاحات	٢٠٢٢ دينار	٢٠٢١ دينار
<b>موجودات متداولة -</b>			
أرصدة مدينة أخرى	٦	٢٠٢,٨٠٠	٢٠١,٨٩١
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧	١٦٨,٠٨٠	٢٣٧,٠٠٦
<b>مجموع الموجودات</b>		<b>٣٧٠,٨٨٠</b>	<b>٤٣٨,٨٩٧</b>
<b>حقوق الملكية والمطلوبات</b>			
<b>حق ملكية حملة الأسهم -</b>			
رأس المال المدفوع	٨,١	٥٧٢,٥٠٩	٥٧٢,٥٠٩
الإحتياطي الإجباري	٨	١٦,٩١٥	١٦,٩١٥
خسائر متراكمة		(٢٣٤,١٧٢)	(١٦٦,٥٢٢)
<b>صافي حقوق الملكية</b>		<b>٣٥٥,٢٥٢</b>	<b>٤٢٢,٩٠٢</b>
<b>مطلوبات متداولة -</b>			
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	٩	١٥٦,٢٢٨	١٥٦,٩٩٥
<b>مجموع المطلوبات</b>		<b>١٥٦,٢٢٨</b>	<b>١٥٦,٩٩٥</b>
<b>مجموع حقوق الملكية والمطلوبات</b>		<b>٣٧٠,٨٨٠</b>	<b>٤٣٨,٨٩٧</b>

شركة الصالحية للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاحات	
دينار	دينار		
(٧٥٠.٢٧)	(٧٣٧.٤٢)	١١	مصاريف إدارية
٧٧٤٦	٦٠.٩٢	١٢	إيرادات مرابحة
(١)	-		خسارة استبعاد وبيع ممتلكات ومعدات
(٦٧٢.٨٢)	(٦٧٦.٥٠)		خسارة السنة
-	-		يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى
(٦٧٢.٨٢)	(٦٧٦.٥٠)		مجموع الدخل الشامل للسنة
فلس/ دينار	فلس/ دينار		
(٠/١١٨)	(٠/١١٨)	١٣	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من خسارة السنة

شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة  
قائمة التغيرات في حقوق الملكية  
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

المجموع	خسائر متراكمة	الإحتياطي الإجباري	رأس المال المدفوع	
دينار	دينار	دينار	دينار	
<b>- ٢٠٢٢</b>				
٤٢٢ر٩٠٢	(١٦٦ر٥٢٢)	١٦ر٩١٥	٥٧٢ر٥٠٩	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٢
(٦٧ر٦٥٠)	(٦٧ر٦٥٠)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
٣٥٥ر٢٥٢	(٢٣٤ر١٧٢)	١٦ر٩١٥	٥٧٢ر٥٠٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢
<b>- ٢٠٢١</b>				
٤٩٠ر١٨٤	(٩٩ر٢٤٠)	١٦ر٩١٥	٥٧٢ر٥٠٩	الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١
(٦٧ر٢٨٢)	(٦٧ر٢٨٢)	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
٤٢٢ر٩٠٢	(١٦٦ر٥٢٢)	١٦ر٩١٥	٥٧٢ر٥٠٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١

شركة الصالحية للاستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاحات
دينار	دينار	
<b>الأنشطة التشغيلية</b>		
(٦٧٢٨٢)	(٦٧٦٥٠)	خسارة السنة
<b>تعديلات-</b>		
(٧٧٤٦)	(٦٠٩٢)	إيرادات مريحة
١	-	١٢ خسارة استبعاد وبيع ممتلكات ومعدات
<b>تغيرات رأس المال العامل -</b>		
٨٥٤٤	٥٤١	ذمم وأرصدة مدينة أخرى
٣٩٥٨	(٣٦٧)	ذمم وأرصدة دائنة أخرى
(٦٢٥٢٥)	(٧٣٥٦٨)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
<b>الأنشطة الإستثمارية</b>		
٦٠٩٦	٤٦٤٢	إيرادات مريحة مقبوضة
٦٠٩٦	٤٦٤٢	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
<b>النقص في النقد وما في حكمه</b>		
(٥٦٤٢٩)	(٦٨٩٢٦)	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٢٩٣٤٣٥	٢٣٧٠٠٦	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
٢٣٧٠٠٦	١٦٨٠٨٠	٨



## (١) عام

تأسست شركة الكندي للصناعات الدوائية كشركة مساهمة عامة خلال عام ١٩٩٧ ومن غايات الشركة صناعة الأدوية بجميع أشكالها الصيدلانية وصناعة المطهرات والمعقمات وزراعة النباتات الطبية.

قررت الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٤ حزيران ٢٠١٧ تغيير إسم الشركة ليصبح البرشاء للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة وتعديل غاياتها لتصبح إقامة وإنشاء وإدارة وتأجير المشروعات العقارية، الإستثمار في الأراضي والعقارات وتطويرها وتحسينها. ونظرا لوجود إسم مشابه تم تغيير إسم الشركة ليصبح شركة الصالحية للإستثمار والتطوير العقاري المساهمة العامة المحدودة وقد إستكملت الإجراءات لدى دائرة مراقبة الشركات بتاريخ ١٤ آب ٢٠١٧.

قررت الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٩ كانون الأول ٢٠١٦ إطفاء رصيد الخسائر المتراكمة للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ والبالغ ١٣ر٨٠٩ر٥٢٥ دينار في رأسمال الشركة ليصبح رأسمال الشركة المصرح به والمدفوع ٥٧٢ر٥٠٩ دينار.

قررت الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٢٠ تعديل الصفة القانونية لتسجيل الشركة من مساهمة عامة محدودة إلى مساهمة خاصة محدودة. عقدت الهيئة العامة إجتماعها غير العادي بتاريخ ٢٦ أيلول ٢٠٢٠ وقد إتخذت الهيئة قرار بالعدول عن كافة القرارات التي إتخذتها في اجتماع الهيئة العامة غير العادي بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠٢٠ بالإضافة إلى إتخاذ قرار بتحويل الصفة القانونية للشركة من مساهمة عامة محدودة إلى ذات مسؤولية محدودة. هذا ولم يتم إستكمال الإجراءات القانونية لهذا القرار حتى تاريخ هذه القوائم المالية.

إن إدارة الشركة تقوم بدراسة للبدء بنشاط تملك وتطوير أراضي في المملكة وفقاً لمخططات قيد التنفيذ تعمل عليها الشركة. هذا ولم تقم الشركة بعد بأي أنشطة أعمال جديدة حتى تاريخ هذه القوائم المالية.

تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الشركة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠٢٣.

## (٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

### (٣) التغييرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، باستثناء أن الشركة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢:

#### إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ مع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناءً لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) لتجنب أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day 2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة والتي قد تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم حدوثها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

#### الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشآت من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه خلال فترة إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقاً لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في الأرباح أو الخسائر.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

#### العقود الخاسرة - كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذا كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

**معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) - تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى - شركة تابعة كمتبني لمعايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى**

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١) - تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من معيار التقارير المالية الدولية رقم (١) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المفصح عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم لمعايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. يتم تطبيق هذا التعديل أيضاً على الشركة الحليفة أو الاستثمار المشترك في حال تم اختيار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من معيار التقارير المالية الدولي رقم (١).

لا ينطبق هذا التعديل على الشركة.

**معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية - رسوم ١٠٪ كاختبار لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية**

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها الشركة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض والمقرض فقط، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة هذا التعديل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

**تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: الضرائب في قياس القيمة العادلة**

كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة. قام التعديل بإلغاء متطلب المعيار الوارد في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية من الضرائب عند قياس القيمة العادلة للأصول ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١).

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

**(٤) استخدام التقديرات**

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات وإجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والإجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة القيام بأحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

## (٥) أهم السياسات المحاسبية

### النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل والتي لديها تواريخ إستحقاق ثلاثة أشهر أو أقل.

### تدني الموجودات المالية -

تقوم الشركة بمراجعة الموجودات المالية في تاريخ القوائم المالية لتسجيل مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على جميع الموجودات إفرادياً أو على شكل مجموعة.

يتم تحديد مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة بإعداد دراسة تستند إلى الخبرة التاريخية للخسارة الإئتمانية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

يتم تسجيل التدني كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة في قائمة الدخل الشامل كما يتم تسجيل أي وفر في السنة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية في قائمة الدخل الشامل.

### تدني الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بتاريخ إعداد القوائم المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الموجودات قد انخفضت قيمتها. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للموجودات. إن مبلغ الموجودات الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للموجودات أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للموجودات الفردية، إلا إذا كانت الموجودات لا تولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للموجودات أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، تعتبر الموجودات منخفضة ويتم تخفيضها إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للموجودات. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

### ذمم وأرصدة دائنة أخرى -

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

### تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف -

يتم إثبات إيرادات المراجعة عند إستحقاقها بإستخدام طريقة المراجعة الفعلية.

يتم إثبات الإيرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الإستحقاق.

يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الإستحقاق.

## ضريبة الدخل -

تحتسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في الأردن قانون رقم ٣٤ لعام ٢٠١٤ وتعديلاته ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢).

## التصنيف المتداول مقابل غير المتداول -

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي على أساس التصنيف المتداول وغير المتداول.

يعتبر الموجود متداولاً عندما:

- يتوقع تحقيقه أو ينوى بيعه أو إستهلاكه في الدورة التشغيلية الاعتيادية؛
- يحتفظ به بصورة أساسية لغرض المتاجرة
- يتوقع تحقيقه خلال اثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ أو
- النقد وما في حكمه إلا إذا كان مقيد من أن يتم إستبداله أو إستخدامه لتسوية مطلوب لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يعتبر المطلوب متداولاً عندما:

- يتوقع تسويته في الدورة التشغيلية الاعتيادية؛
- يحتفظ به بصورة أساسية لغرض المتاجرة؛
- عندما يكون مستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ أو
- ليس هناك حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوب لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

تصنف الشركة جميع المطلوبات الأخرى (إن وجدت) على أنها غير متداولة.

## المعاملات بالعملات الأجنبية -

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، كما يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الشامل.

## الأصول والالتزامات المحتملة

لا يتم تسجيل الالتزامات المحتملة في القوائم المالية للشركة وإنما يتم الإفصاح عنها عندما تكون احتمالية تدفق منافع اقتصادية في المستقبل ضئيلة.

لا يتم تسجيل الأصول المحتملة في القوائم المالية وإنما يتم الإفصاح عنها عندما تكون احتمالية تدفق منافع اقتصادية في المستقبل محتملة.

**(٦) ذمم وأرصدة مدينة أخرى**

٢٠٢٢	٢٠٢١	
دينار	دينار	
١٩٨٤٧٤	١٩٨٤٧٤	أمانات ضريبة دخل ومبيعات
٤٣٢٦	٣٤١٧	أخرى
٢٠٢٨٠٠	٢٠١٨٩١	

**(٧) نقد وأرصدة لدى البنوك**

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٤٨٠٨٠	١٧٠٠٦	حسابات جارية
١٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	وديعة لأجل *
١٦٨٠٨٠	٢٣٧٠٠٦	

\* يمثل هذا البند وديعة لأجل بالدينار الأردني في بنك صفوة الاسلامي. يتم ربط الوديعة لفترات تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر وتتقاضى معدل مرابحة سنوي ٢٪ خلال العام ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٢٪).

**(٨) حقوق الملكية**

**رأس المال -**

يبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع ٥٧٢٠٩ دينار موزع على ٥٧٢٠٩ سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد.

**إحتياطي إجباري -**

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل ضريبة الدخل خلال السنوات السابقة بنسبة ١٠٪ وفقاً لقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

**(٩) ذمم وأرصدة دائنة أخرى**

٢٠٢٢	٢٠٢١	
دينار	دينار	
٤٥٥٠	٤٥٥٠	ذمم دائنة
١١٠٧٨	١١٤٤٥	مصاريف مستحقة
١٥٦٢٨	١٥٩٩٥	

#### (١٠) ضريبة الدخل

لم يتم احتساب مخصص لضريبة الدخل عن الأعوام المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وذلك بسبب زيادة المصاريف المقبولة ضريبيا عن الإيرادات الخاضعة للضريبة ولوجود خسائر ضريبية مدورة على التوالي وفقا لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته.

إن نسبة ضريبة الدخل القانونية للشركة بحسب قانون الضريبة رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ هي ٢٠٪ بالإضافة الى ١٪ ضريبة دخل المساهمة الوطنية.

قامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بقبول السجلات المحاسبية للشركة حتى عام ٢٠٢٠، وتم تقديم إقرارات ضريبة الدخل والمبيعات للعام ٢٠٢١.

لا يوجد أي قضايا بين الشركة وضريبة الدخل ولا يوجد أي مستحقات مالية على الشركة لصالح ضريبة الدخل.

#### (١١) مصاريف إدارية

٢٠٢١	٢٠٢٢	
دينار	دينار	
١٧٢٥٠	١٧٧٠٠	رواتب وأجور ومنافع أخرى
٥١٩٣٠	٤٨٧٢٠	مصاريف إستشارات وأتعاب قانونية
٤٠٢٦	٤٧٧٢	رسوم إشتراكات وضرائب
٧٦٨	٨٥٢	ضمان إجتماعي
٢٣٠	٢٣٠	مصاريف دعائية وإعلان
٨٢٣	١٤٦٨	أخرى
٧٥٠٢٧	٧٣٧٤٢	

#### (١٢) إيرادات مرابحة

يمثل هذا البند إيرادات مرابحة على وديعة الشركة لدى بنك صفوة الاسلامي حيث بلغ معدل المرابحة ٢٪ خلال العام ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٢٪).

#### (١٣) حصة السهم الأساسية والمخفضة من خسارة السنة

٢٠٢١	٢٠٢٢	
(٦٧٢٨٢)	(٦٧٦٥٠)	خسارة السنة (دينار)
٥٧٢٥٠٩	٥٧٢٥٠٩	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (سهم)
(٠/١١٨)	(٠/١١٨)	حصة السهم الأساسية من خسارة السنة

إن الحصة المخفضة للسهم من خسارة السنة مساوية للحصة الأساسية للسهم من خسارة السنة.

**(١٤) إدارة المخاطر**

**مخاطر أسعار المراجعة**

إن الشركة معرضة لمخاطر أسعار المراجعة على موجوداتها ومطلوباتها والتي تحمل سعر مراجعة والمتمثلة في وديعة لأجل.

يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الشامل للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار المراجعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و٢٠٢١ مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

تتمثل حساسية قائمة الدخل الشامل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار المراجعة على نتائج الشركة لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر مراجعة متغير كما في ٣١ كانون الأول.

- ٢٠٢٢

العملية	الزيادة بسعر المراجعة (نقطة مئوية)	الأثر على الخسارة دينار
---------	--	-------------------------------

دينار أردني ٧٥ + (٩٠٠)

العملية	النقص بسعر المراجعة (نقطة مئوية)	الأثر على الربح دينار
---------	--	-----------------------------

دينار أردني ٧٥ - ٩٠٠

- ٢٠٢١

العملية	الزيادة بسعر المراجعة (نقطة مئوية)	الأثر على الخسارة دينار
---------	--	-------------------------------

دينار أردني ٧٥ + (١٦٥٠)

العملية	النقص بسعر المراجعة (نقطة مئوية)	الأثر على الربح دينار
---------	--	-----------------------------

دينار أردني ٧٥ - ١٦٥٠



#### مخاطر الإنتمان

هي المخاطر الناجمة عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته المحددة في أداة مالية أو عقد من عقود العملاء، مما يؤدي إلى خسارة مالية. وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الإنتمان حيث لا يوجد ذمم مدينة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢. كما تحتفظ الشركة بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

#### مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند إستحقاقها.

تقوم الشركة بإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والإحتفاظ برصيد كاف من النقد بحيث تضمن توفر سيولة كافية للوفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها.

ترى الشركة بأنها ليست معرضة لمخاطر السيولة نتيجة للأحداث الراهنة حيث إنها لم تؤثر على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال ويمكن لها الوفاء بالتزاماتها المالية عند إستحقاقها.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر.

#### مخاطر العملات

إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١/٤١ دولار لكل دينار).

#### (١٥) القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من النقد وأرصدة لدى البنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات كما في تاريخ القوائم المالية.

#### (١٦) التزامات محتملة

##### القضايا

إن الشركة مدعى عليها في عدد من القضايا المرفوعة من قبل بعض المساهمين بمبلغ ١٤٠.٠٠٠ دينار (٣١ كانون الأول ٢٠٢١: ١٤٠.٠٠٠ دينار)، وفي رأي إدارة الشركة ومستشارها القانوني فإنه لن تترتب على الشركة أية التزامات مقابل هذه القضايا وبالتالي لم يتم أخذ أية مخصصات مقابلها.

#### (١٧) إدارة رأس المال

يمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يطرأ أي تعديل على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية.

إن البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع والإحتياطي الإجباري والخسائر المتراكمة والبالغ صافي مجموعها ٢٥٢ر٣٥٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مقابل ٩٠٢ر٤٢٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

#### (١٨) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

ن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم الشركة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

##### **معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين**

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار من عام ٢٠١٧ معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. عند التطبيق، يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود التأمين على الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة الاختيارية. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) نموذجاً شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. إن جوهر معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) هو النموذج العام، والذي يتم استكمالته ودعمه عن طريق:

- تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة)،
- نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة أن تكون المنشأة قد طبقت معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) قبل أو مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧).

لا ينطبق هذا المعيار على الشركة.

**تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة**

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على الفقرات من (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند ان لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٤. تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

**تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)**

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)، حيث قدم تعريفاً "للتقديرات المحاسبية". توضح هذه التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على الشركة.

**الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)**

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. نظراً لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضرورياً.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للشركة.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢  
أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال في شهر أيار ٢٠٢١ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٢، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والالتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات.

سيتم تطبيق هذه التعديلات للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للشركة.